الدور السياسي والاجتماعي للقبيلة وأثرة في مواجهة الازمات داخل المجتمع الليبي

أ. عمر حسن أرحومة

كلية التربية العوينية. جامعة غريان

المستخلص:

تكمن المشكلة التي ينطلق منها هذا البحث هل للقبيلة ولجان الإصلاح في المجتمع الليبي دور في حل النزاعات والخلافات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع، وهدف هذا البحث محاولة التعرف على دور لجان الاصلاح في حل النزاعات والوقاية منها والرؤية المستقبلية لتفعيل دور لجان الاصلاح في حل النزاعات والوقاية منها.

ويستمد هذا البحث أهميته من خطورة النزاعات التي تشكل تهديدا لوجود واستمرارية المجتمعات ونموها وتطورها. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي الذي يتناسب مع هذا البحث حيث يتوقع أن ينهي الباحث بحثه الى مجموعة من النتائج والمقترحات التي تساعد في التعرف على التركيبة الاجتماعية في ليبيا التي يسودها التنوع والتعددية مما يجعل القبيلة تؤثر بشكل كبير على التكوين الاجتماعي للأفراد وعلى هوياتهم.

الكلمات المفتاحية: الدور السياسي، النزاعات، الحروب ـ القبيلة، لجان الإصلاح.

المقدمة:

موضوع هذا البحث يدور حول القبيلة الليبية ودورها في رأب الصدع وحل الخلافات بين أبنائها أبناء الوطن الواحد حيث من المعروف أن القبائل العربية منذ أن وجدت كانت ومازالت تؤكد على مبدأ التضامن بين أبنائها، إنها الحقيقة التي لا يختلف عليها اثنان وهي التي دفعتنا إلى البحث في هذا الموضوع، بالإضافة إلى ارتباطنا بالقبيلة التي نعيش بها ومعها في مجتمعنا والتي تعطي مثالاً رائعاً من التلاحم الاجتماعي بين أفرادها.

وبما أن هذا البحث عن القبائل الليبية ودورها في تنظيم العلاقات الاجتماعية داخل هذا الكيان سوف نتطرق إلى القبيلة وكيف تجعل العرف محركاً لكل تعاملاتها الاجتماعية وهي بذلك تؤسس لسلطة تضاهي سلطة القانون في الدولة بل إن القوانين الوضعية كانت دائماً تراعي الاعراف الاجتماعية في صياغتها.

إن ما شهدته ليبيا في 2011 من احتجاجات ومظاهرات وتحول إلى قتال وحروب عديدة ونزاع قبلي عنيف وطول هذه الفترة ضلت ليبيا تعيش في اضطراب وانفلات أمني بسبب غياب مؤسسات الدولة وأجهزتها الأمنية وفي ضل هذا الغياب شبه التام أصبح الاستقرار والتوافق صعب ومستحيل في ضل انتشار السلاح، ولضمان المحافظة على الاستقرار بين مختلف المكونات السياسية والعسكرية والاجتماعية بات لابد من اللجوء إلى الهيكل الاجتماعي الوحيد والقوي في هذه الفترة وهي القبيلة.

وهنا جاء دور القبيلة على مجابهة الانحراف والتشتت الذي ضرب ليبيا وبذل الجهود من أجل الوقاية وإرساء ثقافة أمنية منبثقة عن نظم ومعايير القبيلة للوصول إلى الأمن والوقاية من النزاعات وفضها وأصبح للقبيلة حضور قوي خصوصاً في هذه الفترة فهي الوحيدة التي يمكنها التحكم في أفرادها بإيقافهم أو تغيير مسارهم ومن هذا المنطلق تنادت أيضاً بعض القبائل للمبادرة بالمصالحة والتدخل لحل العديد من النزاعات العسكرية السياسي منها والقبلي.

وتصاعد الاهتمام محلياً ودولياً بأهمية القبيلة بعد أن شهد المجتمع الليبي العديد من التغيرات التي ظهر وبرز فيها دور القبيلة عن طريق لجانها.

مشكلة البحث: تكمن المشكلة الاساسية التي ينطلق منها هذا البحث هو في الإجابة على التساؤل الاتي: هل للقبيلة ولجان الإصلاح في المجتمع الليبي دور في حل النزاعات والخلافات الاجتماعية والسياسية داخل المجمع؟

أهمية البحث: يستمد هذا البحث أهميته من خطورة النزاعات التي تشكل تهديدا لوجود واستمرارية المجتمعات ونموها وتطورها.

أهداف البحث:

1. محاولة التعرف على دور لجان الاصلاح في حل النزاعات والوقاية منها.
2. الرؤية المستقبلية لتفعيل دور لجان الاصلاح في حل النزاعات والوقاية منها.
3. محاولة التعرف على تركيبة اللجان ومدى قدرتها على القيام بالمهام المنوطة بها.

تساؤلات البحث:

1- ما دور لجان الاصلاح في حل النزاعات والوقاية منها.
2- ما الرؤية المستقبلية لتفعيل دور لجان الاصلاح في حل النزاعات والوقاية منها.
3- ما هي تركيبة اللجان ومدى قدرتها على القيام بالمهام المنوطة بها.

منهج الدراسة: يستخدم الباحث المنهج الوصفي: حيث يتوقع أن ينهي الباحث بحثه الى مجموعة من النتائج والمقترحات التي تساعد في التعرف على دور لجان الاصلاح في حل النزاعات والوقاية منها.

مفاهيم الدراسة:

الدور: إن مفهوم الدور أو مصطلح الدور غاية في الوضوح، ولكن عند التفكير في وضع تعريف له تظهر صعوبة هذا المصطلح، إذ يعد من أكثر المصطلحات السياسية غموضاً ولاسيما إنه يمكن إن يفهم بأكثر من معنى واحد.

لغوياً: يمكن فهم كلمة(الدور) بدلالة الحركة في محيط أو بيئة معينة من الفعل(دار)، دوراً، ودوراناً، بمعنى طاف حول الشيء، ويقال أيضاً دار حوله، وبه، وعليه، وعاد إلى الموضع الذي أبتدأ منه إبراهيم ، 1972، ص302، إذ يعرف قاموس (وبيستر) مصطلح الدور لغوياً بأنه الجزء الذي يؤديه الشخص في موقف محدد(New westers, 1993, p862)، وكذلك هو المركز أو المنصب

الذي يحتله الفرد، والذي يحدد واجباته وحقوقه الاجتماعية، وكذلك فإن الدور هو مجموعة طرق الحركة في مجتمع ما التي تسم بطابعها سلوك الإفراد في ممارسة وظيفة خاصة، وهناك من يرى إنه السلوك المتوقع من شاغل أو لاعب المركز الاجتماعي، كما إن هناك من يرى إن الدور أنموذج منظم للسلوك ومتعلق بوضع معين للفرد في تركيبة تفاعلية (إحسان، 1999: ص289).

أما اصطلاحاً: فالدور لا يرتبط بمجال معين إذ يتحدد دون غيره ويدخل في اختصاصات مختلفة اقتصادية وسياسية واجتماعية وطبيعية، وذلك ضمن عملية تحديد النتائج الخاصة بطبيعة العلاقات الارتباطية بين جزيئات ظاهرة ما، أو بين مجموعات محددة من الظواهر، وحتى في نطاق المجال الواحد يمكن إن يظهر التنوع في معنى الدور، وبالتالي في تعريفه، وإذا ما نظرنا في إطار حقل العلوم السياسية نجد إن له أكثر من تعريف، إذ يعرف في المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأنه موقف أو سلوك أو وظيفة لشخص داخل مجموعة، إذ يتصل مفهوم الدور غالباً بالدراسات السيكولوجية – الاجتماعية الحديثة، ويستفاد منها في دراسة وتغيير السلوك السياسي الخارجي للدولة ،لذلك فإن الدور يمكن التعبير عنه بوظيفة الدولة كأنموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة من النشاطات الاجتماعية، وبالتالي فإن سلوك الدولة كوحدة ضمن مجموعة وحدات(دول) كل منها تعبر عن سلوك سياسي خارجي يختلف في تكوينه وقدراته المادية والمجتمعية تبعاً لطبيعة المتغيرات المحيطة والمؤثرة بكل دولة، وبالتالي سلوكها الخارجي، وكما يتضمن مفهوم الدور كذلك الممارسة الفعلية ،أي ترجمة التصور إلى سلوكيات وقرارات عملية وهنا تثار قضية الاتساق بين الدور كتصور أو توجه عام وبين ممارسة هذا الدور، ولا يعد الدور تصوراً فقط بل اقتناع وقدرات وإمكانات أيضاً لممارسته بفعالية واقتدار(البدري، 1997: ص311).

في ضوء ما تقدم يكون الدور وظيفة تؤديها الدولة وفقاً لموقعها في المجتمع الدولي، فالتوافق بين الدور كمفهوم وبين ممارسته وتطبيقه لا يقتصر على افتراضات وتصورات ولكن يرتبط بالقدرات والإمكانات التي تمكنه من التحول من مفهوم إلى الواقع العملي بشكل فاعل لذلك فإن الدور لا يلتصق بأية دولة بصورة تلقائية ، فلا يمكن لكل الدول إن تمارسه في كل الأوقات، فقد تقوم به دولة واحدة في مدة زمنية معينة، ويمكن إن لا تفعل ذلك في مدة أخرى إلا إن الوحدات السياسية تختلف عن بعضها البعض في إدراكها للأهداف والمصالح التي تسعى إلى تحقيقها، فضلا عن

اختلافها في حدود الإمكانات والقدرات المادية وغير المادية، وبالتالي فإنها سوف تختلف في سلوكها السياسي الخارجي بشكل ينعكس على طبيعة الدور الذي تؤديه بين دور فاعل أو متوسط الفاعلية أو قليل الفاعلية(هادي، 2006: ص5).

فالدور لدولة ما لا ينشأ إلا عندما تسعى تلك الدولة إلى أداء ذلك الدور وحتى تقوم عن قصد بصياغة واعية له، وعلى هذا الأساس فإن الدور لأية دولة يرتبط بجملة شروط يأتي في مقدمتها حجم الدولة ومكانتها في الإقليم الذي تنتمي اليه، والذي تؤدي فيه ذلك الدور، إلا إن الدور الذي تؤديه الدولة على المستوى الإقليمي والدولي، يتحدد وفقاً لعدد من المؤشرات التي تعد حجر الزاوية في قوتها القومية ، وهي القوة السكانية والعسكرية والمستويات التعليمية والصناعية والعلمية والتقنية وتطورها حضارياً واستقرارها السياسي، وإن تلك المقومات يمكن إن تستخدمها الدول لأداء دور على المستوى الإقليمي لملأ أوضاع إقليمية معينة ،أو فرض نمط سياسي أو مذهبي على دول أخرى، بينما هناك دول تستخدم تلك المقومات للتحكم بها والسيطرة عليها في حدود الدفاع عن أمنها القومي ومصالحها الوطنية (البدري، 1997: ص31).

ونستنتج مما سبق إنه يمكن إن نصل إلى تعريف للدور هو الحراك السياسي والاقتصادي الذي تقوم به الدول داخل محيطها الإقليمي والدولي لغرض تحقيق أهداف تعزز مكانتها السياسية والاقتصادية وتحافظ على استقلالها وأمنها القومي، وهذا يعني ممارسة القدر الأكبر من العمل المفروض فعله للوصول إلى غايات المصلحة المطلوبة لدولة ما، بغض النظر عن مشروعية هذا الفعل في نظر الآخرين.

السياسة: تعرّف السياسة لغةً بأنها عبارة عن معالجة الأمور، وهي مأخوذة من الفعل ساسَ ويسوس، وهي على مصدر فعالة، أما اصطلاحاً فتعرف بأنها رعاية كافة شؤون الدولة الداخلية، وكافة شؤونها الخارجية، وتعرف أيضاً بأنها سياسة تقوم على توزيع النفوذ والقوة ضمن حدود مجتمع ما. وتعرف كذلك بأنها العلاقة بين الحكام والمحكومين في الدولة، وعرفت أيضاً بأنها طرق وإجراءات مؤدية إلى اتخاذ قرارات من أجل المجتمعات والمجموعات البشرية، وقد عرفها هارولد بأنها عبارة عن دراسة السلطة التي تقوم بتحديد المصادر المحدودة.

وعرفها ديفيد إديسون: بأنها عبارة عن دراسة تقسيم الموارد الموجودة في المجتمع عن طريق السلطة، أما الواقعيّون فعرفوها بأنها فنٌّ يقوم على دراسة الواقع السياسي وتغييره موضوعياً.

وهناك عدة أنواع من السياسة، هي كالآتي: سياسة أساسية. سياسة أيدلوجية. سياسة تشغيلية. سياسة عليا. سياسة اقتصادية. سياسة التكتل، وهي سياسة يسعى فيها كل طرف إلى الانضمام إلى طرف آخر، أو مجموعة من الأطراف والتحالف معهما، وذلك بهدف كسب حلفاء في جوانب التعاون خاصة الاستراتيجية العسكرية والاستراتيجية الاقتصادية. سياسة الاحتواء، وهي سياسة تقوم على العمل المخابراتي، والدبلوماسية، والاكتفاء بالضغط الاقتصادي.

وتوجد ايضاً عدة أنواع للسلطة: هي السلطة السياسية التي تحظى بالشرعية، والسلطة العامة، وهي سلطة ملزمة لكل من يكون في المجتمع، والسلطة التي تحتكر وسائل الإكراه الشرعية، مثل: الجيش، والشرطة، والسلطة التي تقوم على معاقبة أي شخص يخالف القواعد القانونية المطبقة في مجتمع هذه السلطة، والسلطة السياسية المقترنة بالغطاء القانوني الذي يدعمها.

العلوم السياسية: تعرف العلوم السياسية بأنها عبارة عن دراسة السلوك السياسي، وتقوم على تفحص التطبيقات ونواحي هذه السياسية، وتستخدم النفوذ، وتعد العلوم السياسية من تخصصات العلوم الاجتماعية. أهمية علم السياسة تقوم على فهم الترابط بين أجزاء العملية السياسية. قدرتها على تحقيق الأهداف بأقل التكلفة، وبأفضل النتائج. تقوم على تفسير كل ما يتعلق بالساحة السياسية. يعد وسيلة من وسائل الرقابة.

النزاعات: يستخدم مفهوم النزاع للإشارة للنزاعات التي بها تتسم بالعنف، سواء كانت على المستوى الشخصي بين افراد، أو على المستوى المحلي بين فئات مختلفة، أو على مستوى البلاد بين أصحاب المصلحة المتنافسين، أو على المستوى الدولي بين الدول. ومع ذلك، لا يشترط ان تكون النزاعات بطبيعتها عنيفة كما لا يشترط ان تكون النزاعات ظاهرة سلبية في الأصل. في الواقع، النزاع أمر شائع وطبيعي في الحياة والمجتمعات وهو يحدث عندما يكون لدى طرفين أو أكثر اختلافات غير متوافقة (أو عندما يعتقد الطرفان ذلك). في بعض السياقات، يمكن أن يؤدي النزاع إلى إحداث تغيير إيجابي وبناء في المجتمع، ولكنه في حالات أخرى قد يتسبب في

خلق ديناميكيات سلبية تندلع إلى عنف. حتى في حالة عدم وجود العنف، من الضروري فهم العوامل الهيكلية الأساسية التي تحرك عجلة السلم والنزاع في سياق معين. وكتوضيح، يمكن تصور النزاع على أنه بركان: تمثل الصهارة التي تغلي تحت السطح العوامل الهيكلية التي تحرك عجلة السلم والنزاع إذا لم يتم التعامل مع هذه القضايا، فقد يؤدي ذلك إلى اندلاع (عنف). هذه العوامل الهيكلية هي ما يميز بيئة السلم والنزاع، والتي يجب علينا فهمها من أجل تقديم المساعدات بطريقة تراعي حالة النزاع.

ـ **النزاعات المسلحة:** استِبدل مفهوم النزاع المسلح بمفهوم الحرب التقليدية في المعاهدات الدولية، التي بدأت باتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية منذ عام 1949. وميز القانون الدولي الإنساني بين نوعن من النزاعات المسلَحة: الدولية وغير الدولية؛ حيث قدمت المادة الثالثة المشركة في اتفاقيات جنيف الأربع توصيفا تفصيليا لحالات النزاع المسلح غير الدولي. وأتى البروتوكولان الإضافيان لعام 1977 لاتفاقيات جنيف المتعلقة، بحماية ضحايا النزاعات بوصفهما علامة فارقة بتقدم القانون الدولي الإنساني، حيث جرى تخصيص البروتوكول الاضافي الثاني لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف لتوسيع نطاق تعريف النزاعات ًالمسلحة غر الدولية وتقديم معايير أكر تفصيلا لتفسر مفهوم النزاعات المسلحة الغير الدولية (ميلزر، 2016).

فالنزاعات المسلحة اصطلاحاً: تعرف بأنها صفة حتمية وملازمة للتغيير الاجتماعي وهو تعبير لعدم التوافق في المصالح والقيم والمعتقدات، والتي تتخذ أشكالاً جديدة تسبب فيها عملية التغير في مواجهة الضغوط الموروثة (عبد الغفار، 2003).

ـ **الحروب:** يُشير لفظ الحروب إلى تلك الصراعات الناشئة بين جماعات سياسية مختلفة، والتي يُمارس خلالها أعمال عدائية غير مشروعة ينتج عنها أضرار كبيرة، وتُعرّف الحرب وفقاً لعلماء الاجتماع بأنها صراعات تقوم بين كيانات مختلفة مستقلة، ومعترف بها دولياً، فليست كل النزاعات تُسمى حروباً، إذ إنّ الاختلاف في طبيعة الأطراف المتنازعة ينتج عنه اختلاف في مسميات هذه النزاعات، فيُطلق على النزاعات المُسلحة التي تنشأ بين الدول القوية والشعوب الضعيفة غير القادرة على الدفاع عن نفسها مثلاً اسم الحملات العسكرية أو الاحتلال، فيما يُطلق على

نفس النوع من النزاع اسم (حرب) إذا استمرت المقاومة خلالها لفترة طويلة من الزمن.

وتكمن خطورة الحروب بأنها تدمّر الأسر التي تعد أساس المجتمعات، وهو الأمر الذي ينتج عنه خلل في النسيج الاجتماعي للدولة، بالإضافة إلى ما سلف ذكره من آثار مادية ونفسية تخلّفها على الأفراد، ينتج عن الحروب انخفاض كبير في رأس المال المادي والبشري، فبالإضافة إلى ما تتسبب به هذه الحروب من إزهاق مباشر لأرواح الأفراد هُناك دراسات -وإن كانت غير قاطعة- تشير إلى ارتباط الحروب بظواهر خطيرة أخرى مثل انتشار الفقر، وسوء التغذية، والإعاقات المختلفة، والأمراض النفسية والاجتماعية، وعدد كبير من المشكلات التي لا حصر لها.

مفهوم القبيلة: تعريف القبيلة في الفكر العربي :من المعروف أن للعرب تراثا قبليا غنيا باعتبار أن هذه الوحدة الاجتماعية المحورية صاحبت مختلف مراحل تاريخ العرب. لقد أفرد الدارسون لمصطلح القبيلة مؤلفات وأبوابا ومحاور، فالتعريفات الحديثة استندت إلى معنى التجمع الواسع المستند إلى الجد المشترك، فالتعريف العربي للقبيلة يتميز بالدقة من خلال الاتفاق على أنها تمثل جزءا يندرج في إطار تصنيفات أخرى متدرجة، فللعرب تقاليد عريقة في علم الأنساب. ويقوم التعريف عادة إلى اعتقاد المجموعات القبلية في انتمائها إلى جد مشترك، انتماء يميزها عن مجموعات أخرى مماثلة ويفصلها عنها، بحيث تكون العالقات بين الطرفين علاقات تعارض وتنافس وصراع. (نبيل بوغازي، 2019-2020: ص16)

الانسان بما انه مخلوق عضوي لا يمكن أن يقوم بمصالحه كلها بمفرده – ولقد أشار إلى ذلك الجاحظ من قبل – والإنسان محتاج لمن يستعين به وفي المقابل هو يعين الآخر وأهم هذه الحاجات هي الأمن المعاشي والأمن الذاتي والأمن المعنوي، وإذا ضمن صحته وضمن حياته وضمن كرامته فهو حينئذ كائن مكتمل الشروط الإنسانية، وسيجد الإنسان ذلك في القبيلة مثلما يجده في العائلة وفي الشعب. (عبد الله الغذامي، ص160)

أي أن القبيلة هي في أصلها نظام معاشي يؤدي وظيفة ضرورية لأعضائه بما إنهم دولة أولى بتصور أولي ومرحلي مبكر لنظام الدولة، وهذا هو الشبه، ولهذا النظام نسقه الخاص في التعامل مع نفسه داخليا ومع غيره خارجيا وهذا الغير يشمل القبائل الأخرى حيث إن علاقة القبيلة مع القبيلة هي مثل علاقة الدولة مع الدولة

الأخرى إن خيرا فخير وإن غير ذلك فغيره، وإذا كان لدلك عشر قبائل مثلا فكأنك تتكلم عن عشر دول، وهذا هو نظام الأشياء وتاريخها وكان له ما يبرره وما يفرضه. وبذلك تكون القبيلة دولة، ولكنها دولة من لا دولة له. (عبد الله الغذامي، ص161)

ومما جاء عن القبيلة بأنها دولة من لا دولة له، ولكن في ضل الدولة فأن الدولة تقوم بوظائفها الضرورية تجاه شعبها، وفي حال غياب الدولة فأن القبيلة دولة من لا دولة له.

مفهوم لجان الاصلاح:

الاصلاح: هو التوافق بين المتنازعين حتى يلتئم بعضهم إلى بعض ويزول ما في أنفسهم، ويعرف الاصلاح أيضاً بأنه: إنهاء الخصومة، وكلمة (إصلاح) تطلق على ما هو مادي، وعلى ما هو معنوي، فيقال أصلحت العامة، وأصلحت بين المتخاصمين (العجاجي، ص 9).

الهياكل التقليدية: لا تزال الهياكل التقليدية بارزة بشكل ملحوظ، إن لم تكن مهيمنة، في العديد من أنظمة الحكم المحلي في ليبيا. فالشيوخ والشخصيات التي تحظى بمكانة خاصة على مستوى النظام القبلي لهم دور بارز في منع حصول النزاعات وحلها والعدالة العرفية ومكافحة الجريمة. وعادة ما يجتمع الزعماء التقليديون بشكل دوري على مستوى مجالس الشورى، ويمكن أيضا في كثير من الحالات عقد مجلس للحكماء على مستوى البلديات والأحياء، ويمكن للسلطات المحلية الاستعانة به بشأن قضايا محددة تهم المصلحة العامة.

لجان الاصلاح اصطلاحا.

العدل في الإصلاح: إن مراعاة العدل في إصلاح ذات البين هو الذي يحقق مقصود الشرع من الاصلاح بينهم من قطع الخصومة وإنهاء النزاع وتحقيق صلاحهم. (العجاجي، ص 79)

وظائف لجان الاصلاح:

حل النزاعات: النزاع غالباً ما يستخدم مفهوم النزاع للإشارة للنزاعات التي بها تتسم بالعنف، سواء كانت على المستوى الشخصي بين افراد، أو على المستوى المحلي بين فئات مختلفة، أو على مستوى البلاد بين أصحاب المصلحة المتنافسين، أو على المستوى الدولي بين الدول. ومع ذلك، لا يشترط ان تكون النزاعات بطبيعتها عنيفة

كما لا يشترط ان تكون النزاعات ظاهرة سلبية في الأصل. في الواقع، النزاع أمر شائع وطبيعي في الحياة والمجتمعات وهو يحدث عندما يكون لدى طرفين أو أكثر اختلافات غير متوافقة (أو عندما يعتقد الطرفان ذلك). في بعض السياقات، يمكن أن يؤدي النزاع إلى إحداث تغيير إيجابي وبناء في المجتمع، ولكنه في حالات أخرى قد يتسبب في خلق ديناميكيات سلبية تتدلع إلى عنف. حتى في حالة عدم وجود العنف، من الضروري فهم العوامل الهيكلية الأساسية التي تحرك عجلة السلم والنزاع في سياق معين. وكتوضيح، يمكن تصور النزاع على أنه بركان: تمثل الصهارة التي تغلي تحت السطح العوامل الهيكلية التي تحرك عجلة السلم والنزاع إذا لم يتم التعامل مع هذه القضايا، فقد يؤدي ذلك إلى اندلاع (عنف). هذه العوامل الهيكلية هي ما يميز بيئة السلم والنزاع، والتي يجب علينا فهمها من أجل تقديم المساعدات بطريقة تراعي حالة النزاع.

وظلت القبيلة من المحددات الأساسية للتحالفات، والتوازنات السياسية في عهد المملكة الليبية، وحكومة الملك إدريس السنوسي التي وظفت القبيلة سياسياً باعتبارها الملجأ الانتخابي عند الاستحقاقات السياسية الموسمية وغيرها.

وقد استمرت القبيلة في التأثير على العملية السياسية في ليبيا في عهد الجمهورية الليبية والجماهيرية زمن العقيد معمر القذافي وأصبحت أكثر بروزاً وتأثيرًا نظراً للطرح الفكري في تلك المرحلة التي زادت من الاعتماد على المكون القبلي، وتوظيفه في مختلف المجالات .

وشكلت القبيلة السطوة المطلقة والحضور البارز في ظل انهيار مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية والإدارية بعد نشوب الصراع بين الليبيين، والتدخل الخارجي وما نتج عنه من اقتتال وعنف، وتهجير بين مكونات المجتمع الليبي الذي اتخذ إطاراً قبلياً تغذيه النعرات، والثارات القبلية القديمة.

ومنذ تأسيس الأحزاب السياسية، والمؤتمر الوطني العام، والبرلمان، والحكومات المتوالية المنبثقة عن الاتفاقات السياسية التي عقدت خارج ليبيا، وغيرها طيلة فترة الصراع، ظهر واضحاً سيطرة القبلية والجهوية على العملية السياسية، وعلى اتجاهات الناخبين، والأحزاب السياسية، وتغليب العصبية القبلية والجهوية واختيار الناخبين؛ مما أسفر عن بروز دورهما الواضح في تسيير العملية السياسية،

أو عرقلتها بل وتسببت في حدوث انقسامات وأزمات اجتماعية كبيرة أثرت سلباً على النسيج الاجتماعي في المجتمع الليبي.

وفي المقابل لعبت القبيلة دوراً إيجابياً في إخماد الكثير من النزاعات القبلية، والجهوية التي حدثت بين مكونات المجتمع الليبي ومدنه من خلال لجان المصالحة الاجتماعية التي تولاها رجالات القبائل. كما دأبت هذه اللجان على تقديم المبادرات التي تهدف إلى الدعوة إلى المصالحة المجتمعية، ورأب الصدع، ولمّ الشتات وعودة المهجرين والنازحين، وغيرها، رغم استمرار الصراع المسلح والانقسام السياسي الذي أسهم في عرقلة مسيرة هذه الجهود طيلة فترة الصراع .

ثانياً: الصراع وتداعياته على المجتمع الليبي

1- ظهور التشكيلات والجماعات المسلحة: ظهرت التشكيلات والجماعات المسلحة في مختلف المدن، والقرى الليبية، وقد أصبحت لدى بعض القبائل والمدن مجموعات مسلحة، ومجالس عسكرية فرضت وجودها بالمناطق، وشكلت تحالفات تجمعها المصلحة وحب السيطرة، والنفوذ مما زاد من حدة الصراع فيما بينها، وتسببت في عرقلة المسار السياسي وشرخ النسيج الاجتماعي للمجتمع الليبي. وهذه الجماعات والتشكيلات المسلحة كانت ولا زالت الأكثر تأثيرًا على الصراع في ليبيا، وقد أشارت عدة تقارير أممية إلى أن بعض التشكيلات المسلحة قد تغلغلت في هياكل الدولة الأمنية والسياسية والاقتصادية، وبدأت تفرض شروطها، وتمارس الابتزاز على هياكل الدولة للحصول على الأموال والمناصب المهمة، كما نتج عن الحروب والاقتتال بين هذه التشكيلات المسلحة منذ بداية تشكيلها في نزوح العديد من السكان وارتفاع عدد المهجرين والمهاجرين بالداخل والخارج .

2-عمليات النزوح والتهجير والهجرة: قبل أن نتطرق إلى عمليات النزوح والتهجير والهجرة، وبعض تداعياتها على المجتمع الليبي نبين هذه المفاهيم بشكل موجز، وبعبارات مختصرة كما يلي:

-**النزوح:** هو خروج الأفراد، أو الأسر من بيوتها خوفاً من تداعيات الاشتباكات المسلحة، وهروباً من القتل، والسجن، والانتقام، إلى مناطق ومدن أكثر أمناً بعيداً عن الحروب.

-**التهجير:** هو إرغام بعض الأفراد، أو الأسر، أو الجماعات السكانية التي تقطن مدينة، أو قرية ما، وإجبارها على المغادرة، والاستقرار في مناطق أخرى غير معروفة، ولفترة زمنية غير محددة.

-**الهجرة:** هي خروج بعض الأفراد، أو الأسر من الوطن بنية الهجرة الطوعية بسبب ما تعانيه البلاد من أحداث وصراعات وما تسببه من تداعيات اجتماعية واقتصادية، وسياسية وغيرها.

كما شهدت البلاد حركة نزوح وتهجير أخرى بعد انتهاء الحرب بين الطرفين تمثلت في نزوح، وتهجير عدد من الأفراد والأسر من المدن، والقرى التي صُنفت على أنها موالية ومساندة لسبتمبر، وبدأت عمليات النزوح، والتهجير لهذه المدن والقرى وتنامى خطاب الكراهية، وإثارة النعرات القبلية والجهوية والعرقية بين بعض مكونات النسيج الاجتماعي الليبي، واستمرت عمليات النزوح والتهجير هذه مع استمرار الحروب التي اندلعت بين بعض المدن، والقبائل تغذيها نعرات قبلية وجهوية وعرقية. كما أن اندلاع الحروب بين التشكيلات المسلحة المتصارعة على الأموال والممتلكات، والنفوذ نتج عنها المزيد من النزوح والتهجير القسري لأفراد من مدن وقرى موالية للطرف الخاسر للحرب أمام الطرف الآخر في هذا الصراع المسلح الذي استمر بأشكاله المتعددة، ومبرراته المختلفة طيلة عقد من الزمن (2011-2021) عانى فيه المجتمع الليبي ويلات وتداعيات الحروب، والنزوح والتهجير إن طبيعة التركيبة الاجتماعية للشعب الليبي تجعل من معالجة أي تفكك أو تأزم امرا يستدعى استخدام أدوات ومناهج تختلف عما هو متعارف عليه في المجتمعات الأخرى وذلك لما يملكه المجتمع الليبي من خصوصية.

المكون الاجتماعي للمجتمع الليبي

يعد التكوين القبلي من أبرز سمات المجتمع الليبي فقد رأى الكثير من الباحثين، والمهتمين بالشأن الليبي أن التاريخ الليبي هو تاريخ قبلي بامتياز وذلك للظهور الواضح للقبيلة في معظم مناحي الحياة بالإضافة لكونها المظلة الاجتماعية للفرد، والأسرة؛ فقد كانت الحاضنة لمختلف شؤون أفرادها، والحامية التي توفر لهم الأمن والأمان، والموجهة للنشاط الاقتصادي لأفرادها، والمظلة السياسية التي يستظلون بها؛ لذا ارتبط أفراد المجتمع الليبي بالقبيلة ارتباطاً وثيقاً منذ الأزل. كما

ارتبطت العديد من القبائل الليبية بتحالفات مع بعضها البعض؛ وذلك فيما يعرف بحركة الصفوف، وزمن التحالفات في السلم والحرب.

ويتكون المجتمع الليبي من نسيج اجتماعي متجانس من عرب، وأمازيغ، وطوارق، وتبو؛ وقد لعب هذا النسيج الاجتماعي دوراً بارزاً في حركة الجهاد الليبي ضد الاحتلال العثماني بمختلف عصوره، وضد المستعمر الإيطالي؛ حيث كان التأثير القبلي واضحاً في بث روح الحماسة والدعوة إلى الجهاد، ومحاربة المحتلين للبلد.

وقد استمرت القبيلة في التأثير على العملية السياسية في ليبيا في عهد الجمهورية الليبية والجماهيرية زمن العقيد معمر القذافي وأصبحت أكثر بروزاً وتأثيرًا نظراً للطرح الفكري في تلك المرحلة التي زادت من الاعتماد على المكون القبلي، وتوظيفه في مختلف المجالات .

وشكلت القبيلة السطوة المطلقة والحضور البارز في ظل انهيار مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية والإدارية بعد نشوب الصراع بين الليبيين، والتدخل الخارجي وما نتج عنه من اقتتال وعنف، وتهجير بين مكونات المجتمع الليبي الذي اتخذ إطاراً قبلياً تغذيه النعرات، والثارات القبلية القديمة.

ومنذ تأسيس الأحزاب السياسية، والمؤتمر الوطني العام، والبرلمان، والحكومات المتوالية المنبثقة عن الاتفاقات السياسية التي عقدت خارج ليبيا، وغيرها طيلة فترة الصراع، ظهر واضحاً سيطرة القبلية والجهوية على العملية السياسية، وعلى اتجاهات الناخبين، والأحزاب السياسية، وتغليب العصبية القبلية والجهوية واختيار الناخبين؛ مما أسفر عن بروز دورهما الواضح في تسيير العملية السياسية، أو عرقلتها بل وتسببت في حدوث انقسامات وأزمات اجتماعية كبيرة أثرت سلباً على النسيج الاجتماعي في المجتمع الليبي.

وفي المقابل لعبت القبيلة دوراً إيجابياً في إخماد الكثير من النزاعات القبلية، والجهوية التي حدثت بين مكونات المجتمع الليبي ومدنه من خلال لجان المصالحة الاجتماعية التي تولاها رجالات القبائل. كما دأبت هذه اللجان على تقديم المبادرات التي تهدف إلى الدعوة إلى المصالحة المجتمعية، ورأب الصدع، ولمّ الشتات وعودة المهجرين والنازحين، وغيرها، رغم استمرار الصراع المسلح والانقسام السياسي الذي أسهم في عرقلة مسيرة هذه الجهود طيلة فترة الصراع

شهد حقل العلاقات الدولية منذ بروزه كحقلًا علمياً أكاديمياً بعد الحرب العالمية الأولى العديد من الأحداث والتطورات، ويقتضي التفسير العلمي لهذه الأحداث استخدام نظريات تُبنى على افتراضات منطقية تكون الأساس الذي ينطلق منه في تفسير أي حدث سواءً كان دولياً أو إقليمياً أو محلياً.

وبارتفاع وتيرة الأحداث الدولية وتسارعها في ظل غياب نظرية شاملة تفسر كل الأحداث، تعددت النظريات المفسرة كنتيجة لتركيز كل واحدة منها على جانب وإغفال جانب آخر، فهناك نظريات كُلِّية تُركّز في التحليل على المستوى النظمي أي النظام الدولي ككل إذ تعتمد في دراسة الظاهرة على العديد من المتغيرات وتعطي تفسيرات عامة. وكذلك هناك نظريات جزئية تركز في التحليل على أجزاء من النظام كمستوى الوحدة (الدولة) أي تركز على متغير واحد لفهم الظاهرة. إلا أن أي عملية في تحليل السياسة الخارجية تخضع لثلاث مستويات تبدأ من الوصف، فالتفسير، فالتنبؤ وذلك بغية فرض منهجاً تحليلياً أكثر دقة وقدرة على الإلمام بمجمل الأبعاد والمستويات والمضامين وتبيان أكبر المتغيرات أثراً وتحكماً في عملية صياغة وأداء سياسة خارجية لدولة ما.

ذلك هو الأمر بالنسبة لنظرية الدور التي اختصت بالتحديد في دراسة وتحليل السلوك السياسي الخارجي للوحدة من أجل تفسير سبب الاختلاف في السلوكيات الخارجية للدول رغم التشابه في بعض الأحيان في مصادر القوة.

الإطار النظري

أولاً / الدراسات السابقة

- **دراسة** أسماء العوامي بعنوان: (دور القبائل الليبية في المصالحة الوطنية (المعوقات/ والحلول) مدينة المرج نموذجا) هدفت الدراسة للتعرف على متطلبات تحقيق المصالحة الوطنية في المجتمع الليبي، وأيضاً التعرف على دور القبائل الليبية في المصالحة الوطنية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي للكشف عن طبيعة متغيرات الدراسة، حيث تكونت عينة الدراسة من سكان مدينة المرج بمختلف مستوياتهم، والبالغ عددهم (100) مفردة تم اختيارهم بطريقة العينة القصدية من الذكور.

توصلت الدراسة إلى جملة من المتطلبات لكي تتحقق المصالحة الوطنية منها:

- إن نزع السلاح من الجماعات المسلحة يعتبر الخطوة الاساسية لتحقيق المصالحة الوطنية.
- كما توصلت الى وجوب تحقيق العدالة بين كافة الليبيين لتحقيق المصالحة الوطنية.
- وجوب تدخل القبيلة في عملية المصالحة الوطنية حيث أنها تلعب دور مهم في تحقيقها.

كما توصلت الدراسة الى ان انتشار السلاح والصراع على السلطة والانقسام السياسي أصعب المعوقات التي تقف امام المصالحة الوطنية.

ويجب نشر ودعم وتوسيع القيم الوطنية كالانتماء للوطن بدلاً من الانتماء الحزبي، ونشر ثقافة الحوار، والدعم والتشجيع على المصالحة بين الأطراف المتنازعة تعتبر اهم أدوار القبيلة في تحقيق المصالحة.

- دراسة محي الدين المدني 2020 بعنوان (تأثير القبيلة الليبية على تحقيق التنمية المستدامة. دراسة تحليلية). استهدفت الدراسة بشكل أساسي مجموعة من الإشكاليات الداخلية التي اثرت على عملية التنمية المستدامة في ليبيا، فعقب سقوط نظام "القذافي" عانت ليبيا من عدم الاستقرار والمنافسة السياسية والأيديولوجية والقبلية والاستقطاب الفكري، والتي مثلت مجموعة من العوائق والتحديات كنتيجة للأثر السلبي الذي منيت به المنظومة القيمية في عهد النظام السابق الذي كرس نوعاً من الثقافة القائمة على الفصل بين القبائل المختلفة. هكذا أصبح المجتمع الليبي مجتمعاً منقسماً، تسوده فوضى سياسية، وهشاشة مؤسساتية، في ظل غياب مرجعية متفق عليها وعدم وضوح الرؤية المستقبلية، وخاصة لأن ليبيا لم تكن تمتلك دستوراً تستند عليه ولا نظاماً مؤسساتياً ولا نظاما إدارياً متكاملا ولا بني سياسية تساعد الحكومة الجديدة على تحقيق تنمية مستدامة بليبيا الجديدة، وعلى ذلك يمكن صياغة المشكلة البحثية على هيئة تساؤل رئيس وهو: ما تأثير القبيلة الليبية على تحقيق التنمية المستدامة في الدولة الليبية؟

وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج وكانت التجربة الليبية لها عدة سمات يمكن إجمالها في أنه منذ بداية الأزمة الليبية فرض على حركة التغيير والاحتجاج التحول السريع عن المسار السلمي إلى حمل السلاح لتدخل مباشرة إلى صراع مسلح مفتوح بين الطرفين.

تنوعت المحددات والإشكاليات المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي الليبي ما بين سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ومنها: العامل القبلي، إشكالية توزيع النفوذ والموارد، قضية نزع السلاح من المليشيات وإعادة تشكيل الجهات الأمنية، إشكالية الاندماج القومي، وغيرها.

ثانياً النظريات المفسرة

نظرية الـــــدور: نشأت نظرية الدور وتطورت في إطار علم الاجتماع الغربي منطلقة من أسس اجتماعية سيكولوجية بالدرجة الأولى، بغية فهم موقع الفرد وتأثيره في السياسة الداخلية والعالمية، فضلاً عن الرغبة في فهم وتطوير النسق السياسية، مما دعا علماء السياسة المعاصرين لوضع بُنْية نظرية لمفهوم الدور في إطار علم السياسة، خصوصاً مع إسهامات بروس بيدل الذي يُعرّف الدور على أنه: "قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة، أو منظومة من المعايير والتوصيفات المحددة لسلوكيات شخص أو مكانة اجتماعية، (دندن، 2014).

فيما عرَّفه كال هولستي بأنه ‘‘تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات والالتزامات والقواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم، وللوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤديها على أساس مستمر سواءً في النظام الدولي أو النظام الإقليمي الفرعي.

أما ستيفن والكر - فقد عرَّف مفهوم الدور على أنه: ‘‘تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي’’.

فيما عرَّفه آخرون بأنه ‘‘مسؤوليات حظيت بالشرعية ومتطلبات ترتبط بالموقف والمكانـة والقدرة على القيادة لتوفير الأمن للآخـرين أو مـدى الاعتماد على الأمن الخارجي’’.

وبذلك نرى أنه قد تمثلت محاولات استخدام نظرية الدور في علم السياسة المعاصر من خلال مستويين من التحليل:

الأول: يتم فيه بحث الأدوار السياسية في إطار الأنساق السياسية من الداخل كل على حدة وبحث هيكل الأدوار وتوزيعاتها وتفاعلاتها بين الأنساق الفرعية أو الأبنية التي تشكل النسق السياسي ككل.

أما المستوى الثاني: يتم فيه بحث الأدوار السياسية في إطار النسق السياسي الدولي والتركيز بصفة خاصة على الأدوار التي يشغلها الأفراد المؤثرين في السياسة العالمية ولا يشترط أن يكونوا من رؤساء الدول.

ولعلَّ مفهوم الدور من المنظور السياسي أخذ أبعاداً مختلفة بين الدور الوطني والسياسي الخارجي والدولي، فالدور الوطني يشمل أنماط السلوك ومجموعة المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل صنع القرار، واصفاً أنواع الأعمال التي تؤدى ضمن كل موقف، والدور السياسي الخارجي يرتبط بالسلوك السياسي الخارجي للدولة وينصرف إلى الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وبالتالي جمود أو قصور إدراك صانعي السياسة الخارجية في تحديد الدور المطلوب في الوضع أو المكانة أو الاتجاه الذي يتطلبه، من الممكن أن يُحدث فجوة أو حالة من عدم التوازن بين القوة والدور دون تعديل أو تكييف، والذي يشكل تهديدا للنظام الدولي في حالة حدوث انقلاب مفاجئ فيما يتعلق بتوقعات الأمن مستقبلاً في دولة أخرى(غليون، 2005).

المتغيرات التفسيرية لنظرية الدور: تُعد نظرية الدور من النظريات الجزئية في العلاقات الدولية والتي تختص بدراسة وتفسير السلوكيات الخارجية للدول، حيث يُوضح المفكر كال هولستي بأن الدول قد تتشابه في مصادر القوة لكنها تختلف في السلوكيات فلماذا هذا الاختلاف في السلوكيات؟

في الحقيقة هناك ثلاثة متغيرات تفسيرية أساسية تعتمد عليها نظرية الدور في التفسير وهي:

1- مصادر الدور :والتي تتخذها كمتغيرات مستقلة في التفسير، ويقصد بها الخصائص الوطنية للدولة من مقومات وإمكانيات مادية وغير مادية.

2- **تصور الدور :**وتتخذها كمتغيرات وسيطة، والتي تُعنى بتصورات وادراكات صناع القرار لأدوارهم سواءً كان إقليميا أو دوليا، فامتلاك الدولة لمقومات مادية أو غير مادية لا يعنى بالضرورة أنها سوف تُؤدي دور خارجي فعال، حيث يجب على صانع القرار أن تكون لديه خبرة وإرادة القيادة التي تتحدد من خلال الخصائص الشخصية التي يحوز عليها؛ فلهذه العوامل تأثير كبير في تحديد سلوك

الدولة على المستوى الخارجي، فضلاً عن أنها قادرة على أن تلعب دوراً في عملية اتخاذ القرار، وفي التمييز بين سلوك الوحدة مع باقي الوحدات، (الكفارنة، ع.42).

3- أداء الدور : وهي مخرجات السياسة الخارجية من قرارات وسلوكيات، والتي تُعد متغيرات تابعة، حيث تتحكم فيها درجة الفاعلية الأداء.

وعليه فالدور يعتمد بالأساس على مدى رؤية وتصور صانع القرار لدوره - كمتغير وسيط، انطلاقاً من تقييمه لقدرات وإمكانيات دولته والتي يُطلق عليها كذلك "مؤهلات الدور" حيث لا يمكنها تخطي هذه الإمكانيات حتى لا يتآكل الأساس المادي للدور من جهة، ومدى قدرته على تهيئة البيئة الخارجية لقبول هذا الدور والتجاوب معه عندما يدخل مرحلة التنفيذ أي أداء الدور من جهة آخري.

بمعنى آخر، على الدولة حتى يكون دورها فعالاً التعرف على طبيعة الظروف الخارجية المصاحبة لأداء هذا الدور، ومدى انعكاساتها سلباً أو إيجاباً على النتائج المحققة من هذا الأداء، كما يجب مراعاة حجم قدراتها التي تؤهلها لهذا الدور، (مقلد، 2013).

نتائج البحث:

1- تمثل الامة الليبية أزمة حكم تتقاطع فيها الصراعات السياسية والاجتماعية للقبائل مما يجب دعم وتفعيل دور رجال القبائل في مواجهة الازمات والصراعات المترتبة.

2- التركيبة الاجتماعية في ليبيا يسودها التنوع والتعددية مما يجعل القبيلة تؤثر بشكل كبير على التكوين الاجتماعي للأفراد وعلى هوياتهم.

3- تلعب القبيلة دورا هاما في حل النزاعات والصراعات وذلك من خلال التواصل والتفاهم بين جميع الأطراف المتنازعة والحث على الحوار وحل النزاعات بطرق سلمية.

4- ضرورة مشاركة القبائل في حل الازمات الداخلية والخارجية في ليبيا لما للقبائل من تأثير على المؤسسات الكبيرة داخل الدولة.

5- تعاني ليبيا اليوم أزمة امنية تهدد امنها واستقرارها ووحدتها الوطنية مما يزيد من الاطماع الأجنبية في إطالة أمد الازمة؛ الامر الذي يجب ان تلعب فيه القبيلة دورا في تحقيق التوافق بين جميع الأطراف المتنازعة حول النفوذ السياسي

والاجتماعي ورأب الصدع وتهدئة المواقف سواء على مستوى القبائل أو على مستوى الدولة.

توصيات البحث:

1- زيادة دعم مجهودات رجال القبائل مادياً ومعنوياً لغرض تأدية مهامهم على أكمل وجه.

2- دمج وتمكين بعض من لجان القبائل لمن لديهم فكر سوسيولوجي مع بعض من النخب التي تشغل مناصب في الدولة لحلحلة بعض المختنقات التي تمر بها البلاد في جميع مراحلها الانتقالية.

3- على الدولة أن تقوم باجتماعات أسبوعية وشهرية مع جميع مكونات المجتمع من أفراد القبائل الذين يمثلون قبائلهم وذلك للطلاع على اخر المستجدات المحلية وعلى مستوى البلاد بصفة عامة

4- إقامة اجتماعات داخل القبائل الليبية وذلك لتوعية الناس وتوجيههم لأهم الأسباب الكامنة وراء النزاعات والصراعات وكيفية معالجته بين رجال القبائل بالطرق السلمية.

5- الحث على بناء السلام بين القبائل الليبية وذلك عن طريق اعيان القبائل من خلال التوسع في الحوارات السياسية والاجتماعية والوطنية.

6- على الدولة ان تقوم بتوسيع برامج واعمال منظمات المجتمع المدني بالتنسيق مع اعيان القبائل وذلك لتدارك أي مشكلة مستقبلية يتوقع حدوثها.

7- الحرص على بناء السلام بين القبائل الليبية وذلك بالتنسيق بين جميع الأطراف سواء كانت على مستوى الدولة أو على المستوى المحلى من خلال التوسع في الحوارات السياسية والاجتماعية.

8- تكليف نخبة من رجال القبائل وذلك من اجل تحقيق السلام من خلال تغليب المصالح وتحفيزا لمشاركة بين جميع أفراد المجتمع لتحقيق تطلعات أفراد الشعب الليبي للعيش في سلام وإنهاء الحروب والنزاعات والعيش في حياة كريمة.

9- زيادة دور القبيلة في مواجهة الفساد المستشري بين الحكومات المتعاقبة ومحاسبة كل من تسبب في تضييق المعيشة لليبيين وقطع الطريق على التدخلات الأجنبية في حل المشاكل الداخلية في ليبيا.

المراجع

1- عبد الله الغذامي، القبيلة والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة، المركز الثقافي العربي- الدار البيضاء- المغرب، ط2، 2009.

2- حمزة أطيش وأنور الفيتوري، إصلاح الادارة العامة في ليبيا، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، سيسرك, 2021.

3- نبيل بوغازي، القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جـامعة 08 ماي 1945 قالمة, 2019-2020.

4- سلطان بن سليمان العجاجي، إصلاح ذات البين وأثرها في الوقاية من الجريمة، دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، الرياض, 2009.

5- إبراهيم مصطفى، وآخرون، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، القاهرة، 1972.

(6) New Webster's Dictionary, U.S.A Lexicon Publications, 1993.

7- إحسان محمد حسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت.

8- مجيد حميد شهاب البدري، الدور الإقليمي لتركيا في ترتيبات الأمنية الجديدة وأثرها في الأمن القومي العربي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1997.

9-إيلاف راجح هادي، مستقبل الدور العالمي لليابان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2006.

10-عبد القادر دندن، نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد، جامعة تبسة (الجزائر)، 2014.

11-برهان غليون وآخرون، التغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2005.

12-أحمد عارف الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، دراسات دولية، ع.42.

13- إسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية :
لأصول النظرية والتطبيقات العملية) لقاهرة : المكتبة الأكاديمية ، 2013.